الأهرام

٢٠٠٩/٩/٣

بعد اجتماع ممثليهم مع سرور:

خبراء العدل يعلقون اعتصامهم تمهيدا لتحقيق مطالبهم

قرر المعتصمون من خبراء وزارة العدل تعليق اعتصامهم لمهلة تكفي للوصول الى التفاهم بشأن مطالبهم، وقد أبدى ممثلو الخبراء عزمهم على التقدم باقتراح بمشروع قانون لتعديل المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ٥٢ تتبناه الحكومة أو أعضاء مجلس الشعب لمناقشته في الدورة البرلمانية المقبلة. جاء ذلك بعد اجتماع الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب والسيد محمد ضاهر رئيس نادي خبراء وزارة العدل وأحمد مصطفى الحداد الخبير بالوزارة والمهندسة ميرفت مصطفى الخبيرة بالوزارة وحضره المستشار سامي مهران أمين عام المجلس بصفتهم ممثلين عن خبراء وزارة العدل حيث قدموا مذكرة بوجهة نظرهم.

وتبين في ضوء المذكرة والاستماع اليهم أن مطالب الخبراء تنحصر في أمرين الأول مهني وقانوني ويتصل ببعض القرارات الوزارية التي يرون أنها متعارضة مع قانون الاثبات أو قانون المرافعات والمرسوم بقانون ٩٦ لسنة ٥٢، والثاني يتعلق بالمعاملة المالية للخبراء.

وبالنسبة للأمر الأول فقد رأى الدكتور سرور احالته الى مكتب اللجنة التشريعية لبحثه من الناحية القانونية بالتشاور مع وزارة العدل، وقال: ليس في المسائل القانونية خلاف: فكلمة القانون واحدة.

أما الأمر الثاني فبشأن النواحي المالية فقد أبدى الحاضرون تقريرهم للسيد المستشار وزير العدل على قراره الوزاري برفع نسبة الحافز المالي وأبدوا انتظارهم للقرارات التنفيذية بهذا القرار.

وأكد محمد ضاهر أنه تقدم نيابة عن جموع الخبراء بعظيم الشكر والتقدير للسيد رئيس مجلس الشعب الدكتور فتحي سرور على سعة صدره واستقباله لهم بمكتبه والاستماع اليهم معبرين عن وجهة نظر الخبراء وبصدر رحب وقال إنهم يثقون في جهود سيادته في التوفيق بين مختلف وجهات النظر بما يمكن الخبراء من أداء مهمتهم في تحقيق العدالة الناجزة وأنه بناء على ذلك فقد قرر المعتصمون تعليق اعتصامهم لمهلة تكفي للوصول الى التفاهم بشأن مطالب الخبراء أيدي السادة ممثلو الخبراء عزمهم على التقدم باقتراح مشروع قانون لتعديل المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ٥٢ مؤملين أن تتبناه الحكومة . وأكد الدكتور سرور أن جلال المهام الملقاة على عاتق الخبراء بوصفهم مساعدين للعدالة تتطلب دراسة مطالبهم بكل عناية.

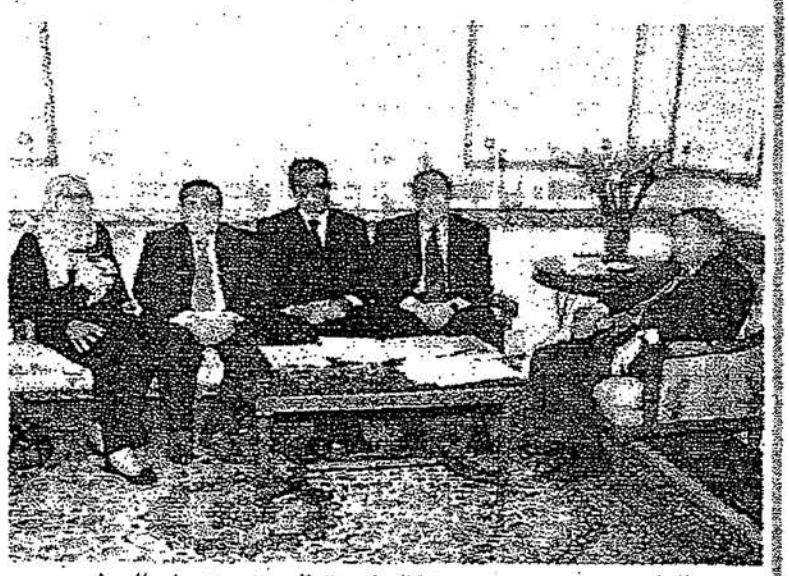

الدكتور فتحي سرور خلال استقباله وفد خبراء العدل

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية